عوامل تفكك المجتمع التعددي

علي اسحاق مهدي **أ.م.د.منى جلال عواد**

أ.م.د.منى جلال عواد
mona.jalal@copolicy.uobaghdad.edu.iq
كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد
علي اسحاق مهدي
Ali ishaq1201c@copolicy.uobaghdad.edu.iq

https://doi.org/ 10.61884/hjs.v13i50.489

ملخص :

يمثل المجتمع التعددي المتماسك ركيزة اساسية من ركائز بناء الدولة الديمقراطية، اذ انتجت ظاهرة المجتمعات التعددية في مرحلة استقلال الدول الحديثة مشاكل سياسية واجتماعية وثقافية وامنية كثيرة داخل حدود الدولة الواحدة، فتعدد مكونات المجتمع واختلاف قيمها الدينية والروحية والقومية داخل الدولة من جهة، وعدم تبلور وضعف مفهوم المواطنة المرتبطة اصلاً بالدول الديمقراطية والمجتمعات المتقدمة من جهة اخرى اعاق ظهور المجتمع المتماسك مما اثر في مسالة الولاء الوطني الشامل للافراد داخل الدولة الواحدة، الامر الذي ادى الى بروز ولاءات محلية واقليمية مستندة على العرق او الدين او الطائفة، وهذا النوع من الولاءات فضلاً عن عوامل ضعف الدولة وعوامل اخرى خارجية تؤدي الى ظهور انقسامات وتفكك في مجالات المجتمع المختلفة في داخل الدولة الواحدة.

الكلمات المفتاحية: : المجتمع التعددي- الطائفة-القومية-العولمة)

Factors for the Disintegration of a Pluralistic Society

Ali Ishaaq Mahdi
Muna Jalal Awad

ABSTRACT:

The cohesive pluralistic society represents a fundamental pillar of building a democratic state. The phenomenon of pluralistic societies in the era of modern state independence has generated many political, social, cultural, and security problems within the boundaries of a single state. The diversity of societal components and the variation in their religious, spiritual, and nationalist values within the state, coupled with the lack of clarity and weakness of the concept of citizenship associated with democratic states and advanced societies, hinder the emergence of a cohesive society. This has impacted the issue of comprehensive national loyalty of individuals within a single state, leading to the emergence of local and regional loyalties based on ethnicity, religion, or sect. Such loyalties, along with factors weakening the state and other external factors, contribute to divisions and fragmentation in various areas of society within a single state.

KEY WORDS: Pluralistic Society - Sect - Nationalism – Globalization.

المقدمة:

ان مسألة الحفاظ على التماسك الاجتماعي من القضايا المهمة و الاساسية في المجتمع التعددي في الوقت الحاضر، لا سيما وان المجتمع القومي التعددي يتعرض لا شكال وانماط ومستويات من الضغوط والمشاكل والخلافات التي تهدد تماسكه ووحدته، لتدفع به الى مواجهة مصير التشظي والتفكك، لا سيما وان المجتمعات تعيش في ظل حالة من عدم التجانس في تكوينها الديمغرافي والاجتماعي وهو ما يعني ان هذه المجتمعات تتكون من جماعات مختلفة على اساس عرقي او ديني او مذهبي او ثقافي ، فان مثل هذه الاوضاع تحمل في طياتها خطورة تشظي التماسك الاجتماعي، اذ يوجد اتفاق بين مختلف الافكار واتجاهات التنظير السوسيولوجي، على ان المجتمعات في الوقت الحاضر تعيش عصر التفكك اذ انتهى عصر الكيانات المتماسكة والكبيرة سواء على صعيد الواقع المادي او على صعيد الواقع المعنوي والنظريات.

اهمية البحث:

تأتي اهمية دراسة عوامل تفكك المجتمع التعددي من القائها الضوء على مشكلة تفكك المجتمعات التعددية من وعرض العوامل والمشاكل التي تودي الى تفكيك المجتمع التعددي باعتباره مجتمع يتشكل من جماعات مختلفة على اساس العرق او الدين او الثقافة.

فرضية البحث:

تقوم الدراسة على فرضية مفادها ان هنالك العديد من العوامل السياسية والاجتماعية والخارجية التي تتفاعل فيما بينها تسهم في تفكك المجتمع التعددي .

هيكلية البحث:

تضمنت هذه الدراسة على مقدمة ومطلبين، اذ تناول المطلب الاول دراسة نظرية للمجتمع التعددي عن طريق ثلاث نقاط الاولى تناولت مفهوم المجتمع التعددي والثانية تناولت تعريف المجتمع التعددي اما النقطة الثالثة فتناولت عناصر المجتمع التعددي، اما المطلب الثاني فقد تناول العوامل التي تؤدي الى تفكك المجتمع التعددي ثم الخاتمة والتوصيات.

المطلب الاول: المجتمع التعددي (دراسة نظرية)

أولاً: مفهوم المجتمع التعددي:

في حقيقة الامر ان المجتمع التعددي هو عكس المجتمع الوطني المنصهر، فهو مجتمع مؤلف من العديد من الطوائف(اجتماعياً) التي تتعايش في إطار سياسي واحد عبر(التعددية السياسية)، ولم تحصل بينها بعد عملية انصهار فعلي ضمن شعور وطني موحد، فالمشكلة الرئيسية في هذا المجتمع هي مشكلة تحقيق الانصهار المجتمعي، وقيام السلطة السياسية الفاعلة، فتراكم الخصوصيات ينمي شخصية الطائفة في شعور الفرد، وعندها يقاوم عملية ذوبانها في مجتمع سياسي أوسع منها، فالتعاضد الطائفي يعيق نمو العلاقات المجتمعية بين افراد الطوائف المتنوعة، فيجد الفرد نفسه محاطا بشبكة من العلاقات الطائفية التي تمنعه من المشاركة في الحياة السياسية بشكل مباشر الا من خلال طائفته، وهذا يجعل من الطائفة الموجه الأساسي لتوجهات الفرد، على الرغم من ان العلاقات الاقتصادية تنمو وتتطور بين افراد ينتمون الى طوائف مختلفة، لان الطائفة لا يمكنها ان تؤمن اكتفاء ذاتياً لأعضائها، وهذه العلاقات والمصالح الاقتصادية مع غيرها من العلاقات، تتوافق والمصلحة المشتركة للطوائف، تشكل اللحمة التي تجمع بينها في مجتمع تعددي، ولكن تماسك هذا المجتمع يبقى في الغالب دون مستوى تماسك مجتمعات الطوائف التي تكونه، بمعنى ان التماسك داخل الطائفة اقوى من التماسك الوطني[1]

ثانياً: تعريف المجتمع التعددي*:

يوجد اتفاق عام بان كل مجتمع يتصف بانه مجتمع تعددي يعني ذلك انه يتضمن عناصر متباينة ومصالح مختلفة وأعضاء ذو ميول واتجاهات متنوعة، ولكن يبدو ان الاستخدام الشائع لمصطلح المجتمع التعددي، هو الذي طوره الاقتصادي البريطاني (فورنيفال)، فالمجتمع التعددي عنده هو الذي يحتوي عنصرين او نظامين اجتماعين مختلفين او اكثر، يعيشان جنبا الى جنب، دون الاندماج في وحدة سياسية واحدة، يبدو من هذا المصطلح ان المجتمع التعددي لا يحتوي إرادة عامة واحدة

(1) Hameed, Muntasser Majeed , University In Baghdad. "Hybrid regimes: An Overview." IPRI Journal 22, no1(Jun): 1-24. doi. org/10.31945/iprij.220101.

(*) لمزيد من التفاصيل حول مفهوم التعددية السياسية ينظر على سبيل المثال: صلاح الصاوي(التعددية السياسية في الدولة الاسلامية،(نابلس: دار الاعلام الدولي ، 1992) ورعد صالح الالوسي(التعددية السياسية في عالم الجنوب،(عمان: دار مجدلاوي، 2006)وادوارم بيرنر،النظريات السياسية المعاصرة: ترجمة: احمد كريم،(بيروت: دار الأداب، 1998)وعادل ثابت، النظم السياسية،(الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2007)الكيالي ، عبد الوهاب واخرون، موسوعة السياسة، الجزء الاول، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، دار الهدى.

الا اذا كانت هنالك ضغوط او ظروف استثنائية يمر بها المجتمع، اذ يشبه المجتمع التعددي فيما يتعلق بالناحية السياسية (الاتجاه الفيدرالي) بين مقاطعات عدة ، كما يرى «فيرنيفال» ان المجتمع التعددي يبني تنظيما من اجل الإنتاج اكثر من الحياة الاجتماعية، وهو مجتمع غير مستقر يحتوي تنظيمات عدة ، اذ يتعذر على افراده ان يعيشوا حياة اجتماعية مستقرة، بحيث يعشوا جنبا الى جنب ولكن بشكل منفصل ، داخل التنظيم السياسي، وعليه لا يمكن وصفه بالمجتمع المتكامل، لان مجال العلاقات المتباينة بينها هو المجال الاقتصادي فقط[2]

وقد عرف (ارنت ليبهارت) المجتمع التعددي «بانه نوع من المجتمعات التي تكون فيها الاحزاب السياسية ومصالح الجماعات ووسائل الاعلام والمدارس منظمة بشكل ارادي على اساس الخطوط والانقسامات القطاعية ، هذه الانقسامات قد تكون مبنية على اساس اختلافات دينية او ايدولوجية او لغوية او اقليمية او ثقافية او عنصرية او اثنية»، في حين عرفه العالم الانكليزي (ديكن) بانه « مجتمع يتألف من جماعات اجتماعية مختلفة لها اديانها وتاريخها ولغاتها وتقاليدها وعاداتها الخاصة»، اما عالم الاجتماع الانكليزي (انتوني غيدينز) فقد عرف المجتمع التعددي بانه» ذلك النوع من المجتمعات التي يوجد فيها عدد من المجاميع الاثنية الكبرى ، وهذه المجاميع تتشارك في النظم السياسية والاقتصادية ، لكنها تختلف كثيرا عن بعضها البعض في النواحي الاخرى»، اما الدكتور اللبناني عصام سليمان يرى بان المجتمع التعددي هو المجتمع الذي يتكون من طوائف عدة في اطار سياسي واحد الذي لم تحصل بينها عملية انصهار حقيقي فهو بذلك على العكس من المجتمع الوطني المنصهر ، فالمشكلة الاساسية في المجتمعات التعددية هي مشكلة الانصهار المجتمعي وقيام السلطة الفعلية[3].

المجتمع التعددي هو المجتمع الذي يتكون من طوائف عدة في اطار سياسي واحد الذي لم تحصل بينها عملية انصهار حقيقي فهو بذلك على العكس من المجتمع الوطني المنصهر

(2) البشير، عبد الوهاب الطيب.» الأقليات العرقية والدينية ودورها في التعايش القومي في اثيوبيا من الإمبراطورية الى الفدرالية 1930-2007م»، جامعة افريقا العالمية،(مركز البحوث والدراسات الافريقية: 2009)، ص32

(3) يوسف كوران، التنظيم الدستوري للمجتمعات التعددية في الدول الديمقراطية،(السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2010)، ص17

ثالثاً: عناصر المجتمع التعددي:

1- لقد تعددت المفاهيم اللغوية للقومية، اما تعريفها اصطلاحا فقد عرفها انتوني غيدينز بانها" النزعة النفسية التي يتشكل على اثرها تأطيرا روحيا لبناء الامة في كيان موحد ويعزز من بناء هوية جماعية تعكس صورة الامة الموحدة"، وعليه فان مفهوم القومية هو جزء من الامة ووحدتها كنزعة شعورية[4].

2- الاثنية: لقد عرف عالم الاجتماع الالماني(ماكس فيبر) الاثنية على انها" تلك الجماعات البشرية المؤمنة ايمانا ذاتيا بأصلها المشترك ... ولا بد ان يكون هذا الايمان مهما لأشاعة تكوين الجماعة وبعكسه لا يهم ان كانت هناك قرابيه او لم تكن فالانتماء الاثني يختلف عن الجماعة القرابية بكونه هوية مفترضة على وجه التحديد"[5].

فالطائفية تعرف بانها» تعصب لجماعة عضوية، تتطلع الى تحقيق مواقع سياسية واجتماعية افضل في الدولة

3- الطائفة: والتي يمكن تحديد معناها بالجانب الاجتماعي الذي يقوم على البعد الديني والتي غالبا ما توفر للفرد المنتمي لها ضمان الحقوق مقابل التنازل عن فرديته[6] ، فالطائفية تعرف بانها" تعصب لجماعة عضوية، تتطلع الى تحقيق مواقع سياسية واجتماعية افضل في الدولة"[7]

4- الأقلية: لقد عرف معجم العلوم السياسية الاقلية على انها " جماعة من السكان من شعب معين، عددهم اقل من بقية السكان لهم ثقافتهم ولغتهم ودينهم ، ويطالبون بالمحافظة على شخصيتهم وثقافتهم على اساس نظام معين[8].

(4) العنبكي، وضاح فاضل والميالي، احمد عدنان.» اشكالية الهوية وبناء الدولة والمجتمع (عند فالح عبد الجبار)»، مركز الرافدين للحوار، (النجف: 2021)، ص133

(5) نقلا عن: منى جلال عواد، الديمقراطية والامن الانساني، مجلة العلوم السياسية، العدد 46، (جامعة بغداد كلية العلوم السياسية:2018)

(6) كاطع، سناء كاظم .» الطائفية وتداعياتها على بناء الدولة العراقية المعاصرة»،(جامعة بغداد: كلية العلوم السياسية)، ص127

(7) حسن، حميد فاضل.» اشكالية الطائفية السياسية في العراق بين الاستمرارية والانكفائية»، مجلة العلوم السياسية-بحوث المؤتمر السنوي، (جامعة بغداد كلية العلوم السياسية)، ص183

(8) Hameed, Muntasser Majeed. 2022 University In Baghdad. "Political structure and the administration of political system in Iraq (post-ISIS)." Cuestiones Políticas 37, no. 65: 346-361 Muntasser, M. H. 2022. " State-building and Ethnic Pluralism in Iraq after 2003." Журнал политической философии и

المطلب الثاني: عوامل تفكك المجتمع التعددي:

تتصف المجتمعات التعددية بثلاث مميزات او تباينات تتمتع بدرجة متفاوتة من الثبات ولا تتبدل كتبدل الراي العام، اذ ان التباينات في المجتمع التعددي ليست تباينات في الراي العام بل تباينات عرقية او ثقافية او دينية، ولها حدود مرسومة تتميز بعدم التحرك والثبات دون ان تكون حتما نزاعيه، الامر الذي يجعل تلك التمايزات بين الطوائف والجماعات عامل تماسك او تفككك للمجتمع او الدولة، في حين ان التعقيدات التي تنجم عن المجتمع التعددي تشكل تحديا كبيرا للسلطة في بناء (دولة مدنية) قوية موحدة[9]. وهذه التعقيدات ناجمة من:

أولاً:- ضعف الترابط الثقافي بين النظام السياسي والمجتمع:

ليس هنالك مصطلح في العلوم الإنسانية والاجتماعية قد حظي بقدر من الاهتمام مثل ما نال (مصطلح الثقافة)*، ذلك يعود الى ان الثقافة ومنظومة القيم المتضمنة فيها تمثل الاطار الأخلاقي والمعنوي الذي يربط طوائف وجماعات المجتمع مع بعضها البعض ومع السلطة السياسية، ويرجع ذلك الى ان الثقافة تضبط الفرد من خلال ثلاثة مستويات أساسية، يتمثل المستوى الأول في ان الثقافة تضم افراد المجتمع الى بعضهم البعض من خلال وجودها الرمزي، وفي هذا الاطار توجد الثقافة على شكل مجموعة من القيم التي يجب ان يلتزم بها الافراد في المجتمع في انجازاتهم لمختلف سلوكياتهم الاجتماعية، فهي قائمة في المجتمع يعطيها جميع أعضاء المجتمع اعتبارا، أما المستوى الاخر فان منظومة قيم الثقافة تتسلل الى داخل افراد المجتمع من عملية التنشئة الاجتماعية، اذ يستوعب الفرد قيم الثقافة لتشكل ضميره الداخلي ، الذي يوجه سلوكياته في المجالات الاجتماعية المختلفة ، يضاف الى ذلك المستوى الثالث لفاعلية الثقافة حينما تتحول الثقافة الى مجموعة من القواعد التي تنظم سلوكيات البشر وتفاعلاتهم في مجالات الحياة الاجتماعية المختلفة [10]

социологии политики «Полития. Анализ. Хроника. Прогноз» 104. No.1: 110-130.

(9) فرحات، علاء الدين.» المجتمع التعددي في الدولة الافريقية من منظور الفعل الهوياتي: بين الاستقرار والتفكك الدولتي»، مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل، المجلد الثاني، العدد الخامس،(المركز الديمقراطي العربي: 2019)، ص35

* للمزيد من المعلومات عن مصطلح ا(الدولة المدنية): ينظر على سبيل المثال: ابو فهر السلفي، الدولة المدنية مفاهيم واحكام،(القاهرة: دار النوادر للنشر والتوزيع، 2011)وجاسر عودة، الدولة المدنية ، نحو تجاوز الاستبداد وتحقيق مقاصد الشريعة،(بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2015)واحمد عبد الله العميري، الدولة المدنية :دراسة فقهية معاصرة، (القاهرة: غراس للنشر والتوزيع، 2017)وسليم ابراهيم، نحو الدولة في العالم العربي،(ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2012) و ندى حسن فياض، الدولة المدنية، (بيروت: منتدى المعارف، 2011)وحاتم بن الحسن الديب، ماذا تعرف عن الدولة الاسلامية –الدولة المدنية –الديمقراطية ...،(مصر: مؤسسة الصحابة للطباعة والنشر، 2011)والشيماء عبد السلام، الدولة المدنية،(القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، 2011)وخليل عبد الكريم، الاسلام بين الدولة الدينية والدولة المدنية،(القاهرة: سينا للنشر والتوزيع، 1995)واحمد بو عشرين الانصاري، مفهوم الدولة المدنية في الفكر الغربي والاسلامي، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014).

(10) على ليلة، المجتمع المدني العربي: قضايا المواطنة وحقوق الانسان،(القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، 2006)، ص477

فالثقافة تعني في نظر علماء الاجتماع جوانب الحياة الإنسانية التي يكتسبها الانسان بالتعلم لا بالوراثة، ويشترك افراد المجتمع بعناصر الثقافة تلك التي تتيح لهم مجالات التعاون والتواصل، وتشكل هذه العناصر السياق الذي يعيش افراد المجتمع فيه، وتتألف ثقافة المجتمع من جوانب مخفية غير عيانيه مثل: المعتقدات، والآراء، والقيم التي تشكل المضمون الجوهري للثقافة، ومن جوانب ظاهرة أي عيانيه ملموسة مثل: الأشياء، والرموز، او الثقافة التي تجسد هذا المضمون[11]

(11) انتوني غدنز، علم الاجتماع، ترجمة: فايز الصياغ، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة)، 2005، ص82

فالثقافة هي الرؤية العامة لكل ما يحيط بنا، أي هي الامتلاك النظري والوجداني والروحي والعلمي والتقني لحقائق الواقع الطبيعي والإنساني والاجتماعي والاقتصادي بصورة عامة

فالثقافة هي الرؤية العامة لكل ما يحيط بنا، أي هي الامتلاك النظري والوجداني والروحي والعلمي والتقني لحقائق الواقع الطبيعي والإنساني والاجتماعي والاقتصادي بصورة عامة، وهو ما يظهر بمستويات مختلفة ومتفاوتة في المعرفة وشكل السلطة والسلوك السياسي والمجتمعي والأخلاقي والقيمي والابداعي ونمط العمل والإنتاج[12]

(12) محمد كمال مصطفى، ثقافة التقدم (المشكلة – الحل)، مرجع سابق، ص61

ان من اكبر المشاكل التي تواجه منظومة الثقافة والقيم المرتبطة بها التي تلعب دورها في تأكيد تماسك بناء المجتمع التعددي، هي الانفصال بين الايديولوجيات التي تشكل اختيارات النظام السياسي وبين ثقافة المجتمع، فمن المفترض ان تنبثق ايديولوجيات النظام السياسي من رحم ثقافة المجتمع في جوانبها العقلية وتعمل على تنمية وتطوير بنية الثقافة في جوانبها الأخرى، وطالما كانت أيديولوجيات النظام السياسي مشتقة من خارج المجتمع ، فان ثقافة المجتمع تبقى كما هي لم يحدث لها أي تطوير، الامر الذي يجعل منها عاجزه عن متابعة وضبط سلوكيات افراد المجتمع وتفاعلاتهم في ظل الظروف المتغيرة والمتجددة[13].

(13) على ليلة، النظرية الاجتماعية وقضايا المجتمع « اليات التماسك الاجتماعي»، الكتاب الثالث، (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية،، 2015)، ص21

ثانياً:- هشاشة الدولة:

تعد الدولة من الناحية النظرية كيانا قانونيا وسياسيا عقلانيا يمارس السلطة على إقليم معين، ولا يسمح لأي كيان اخر طائفيا كان أو قبليا بمشاركته في ممارسة ذلك الا بتفويض منه، لذا فان الانتماء الى الدولة هو انتماء قانوني وسياسي[14]

(14) عبد العزيز خزاعه، وهن الدولة وسياسات التفكيك المجتمعي في الأردن، في مجموعة باحثين، جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي،(بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص741

مثلما يتكون كل مجتمع اولي من جماعات ثقافية متنوعة، فانه كذلك

يتكون من قوى وجماعات مختلفة، والمجموعات العرقية او الدينية او المذهبية التي تكونه تشكل بحد ذاتها مصدرا لسلطات جزئية، ففي حالة وجود مجتمع عصبوي مقسم يفتقر الى السلطة المركزية تكون الجماعات قواها ذاتيا وتخلق سلطتها الخاصة، مكونه من سلطة الوجهاء او رجال الدين وغيرهم من نخب المجتمع، ويمكن أن تتكون دولة بصورة شكلية من ائتلاف كل هذه السلطات وتعايشها، لكن السلطة المركزية لا تتكون الا عندما تستطيع ان تتجاوز السلطات المحلية التقليدية وتكون صيغة جديدة لتوزيع السلطة تسمح بقيام مرتبيه اجتماعية غير عصبوية مبنية على روح (المواطنة)، وبهذه الطريقة لا تنحل الوحدات العرقية او الدينية او المذهبية وتندمج في اطار تقسيم جديد للقوى الا عندما يجد جميع افراد هذه العصبويات إمكانية الاشتراك في السلطة المركزية الجديدة، وهكذا تتكون بدل السلطات الطائفية والعصبوية قوى اجتماعية قومية خارج الأطر التقليدية عندها تصبح سلطة الدولة نفسها ذات مضمون قومي اجتماعي لاعصبوي مما يودي الى بناء مجتمع متماسك*.

* للمزيد من التفاصيل حول مفهوم المواطنة ينظر على سبيل المثال: كاظم شبيب، المسالة الطائفية وتعدد الهويات في البلد الواحد، (بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر، 2011)و محمد ابراهيم مبروك، نقد الليبرالية واستبعادها للشعوب،(القاهرة: مركز الحضارة العربية، 2014) وسيدي محمد ولد يب، الدولة واشكالية المواطنة، (عمان: دار كنوز المعرفة العلمية، 2011)

وهذا لا يعني ان تتشدد الدولة في ممارسة سلطتها على المجتمع او في حفظ ذلك السلطان من الاخطار الذي تهدده، لأنه القدر الكبير من الشدة في ممارسة السلطة يكشف نقصاً وضعفاً لديها في القوة وعن قدر غير يسير من الهشاشة في بنائها ومن الارتباك او عدم التوازن بين وظائفها وفي نظام اشتغالها، اذ ان الدولة القوية لا تلجا الى ممارسة الشدة والعنف في الداخل لأنها حيث تكون قوية من غير الحاجة اليه، وقوتها من قوة الشرعية التي تتمتع بها في نظر مجتمع يشعر بالولاء اليها بإرادته ويرى فيها دولته لا كيانا خارجيا مفروضا عليه بالقوة والاكراه، اما حين تتوفر لها القوة الشرعية، وتسعى في استحصالها او التعويض عنها بشرعية العنف والقوة، فلا تزيد شرعيتها بسبب هذا السلوك الا تأزما[15].

(15) عبد الاله بلقزيز، الدولة والمجتمع: جدليات التوحد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر،(بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2008)، ص70

ان النظام الاجتماعي لا يفسر بانه ناتج عن القسر والالزام الذي يجلب اذعان وطاعة الافراد، فالأفراد يلتزمون بالمعايير ويتحكمون في انفسهم

حيث انهم يخافون من نتائج عدم الالتزام او الخضوع للمعايير او لانهم يتذكرون حاجتهم الأخلاقية لفعل ذلك، كما انهم ينفذون واجباتهم توقعا منهم التزام الاخرين بفعل الشي ذاته، فعلى المدى القصير يمكن للسلطة السياسية ان تحقق بعض درجات الضبط الاجتماعي، ولكن تصرف الدولة على هذا النمط واستمرار سلوكها في استخدام العنف والالـزام سوف ينتج على المستوى البعيد ظهور بعض الاتجاهات المضادة التي على السلطات الحاكمة احترامها واخذها بالاعتبار بغض النظر عما إذا كانت هذه الاتجاهات سلبية او إيجابية لأنها تعبر عن الراي العام الذي يعد ضمانه ضد كل استبداد تقوم به السلطة الحاكمة، ان التعددية المجتمعية في ظل سلطة ضعيفة ومنحازة طائفيا او فئويا تؤدي الى العديد من المشاكل الاجتماعية والسياسية ، قد تؤدي الى إيجاد نوع من الصراع تكون صفته العنف واستخدام القوة، فشعور الافراد بالانتماء الى طائفة اكثر من انتمائه الى دولة يجعل إحلال السلطة من فئة الى أخرى مرتبط بأسلوب العنف[16].

(16) بيرسي كوهن، النظرية الاجتماعية الحديثة، ترجمة: عادل مختار الهواري،(الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1985)، ص49

ثالثاً:- فساد النخبة:

إبتداءً ينبغي معرفة هوية النخبة في المجتمع ومن يمثل النخبة، اذ يعمد دارسو النخبة الى الاعتماد على العديد من المناهج والتقنيات من اجل حصر هوية من الافراد الذين يشكلون النخبة، فهي ليست مفهوما اجرائيا يقوم على تصديق افتراض، بل حقيقة تاريخية تكاد تكون «جسما « تاريخيا، ويمكن ان نذكر بعضا من هذه المناهج والتقنيات[17].

(17) محمد بن صنيتان، النخب السعودية: دراسة في التحولات والاخفاقات، (بيروت: مركز دارسات الوحدة العربية، 2005)، ص38

1- الملاحظة التاريخية عن طريق المصادر التاريخية لتحديد من يمكن ان يندرج في هوية النخبة.

2- تحديد المناصب و تحديد مجموعة من المناصب الرئيسية في المجتمع، يعد من يشغلها ضمن أعضاء النخبة.

3- دراسة صناعة القرار، ان من يشارك في صنع القرار السياسي هو بالضرورة يعد من النخبة.

4- معرفة سمات السمعة، فالشهرة والسمعة قد تكونان من مميزات أعضاء النخبة في المجتمع، غير ان هنالك مجموعة من المحددات

الأخرى الأساسية مثل الخلفية الاجتماعية سواء العرقية او الدينية او الإقليمية او الطبقية، وكذلك السلوك الاجتماعي والسياسي والقيم التي يعتمدونها ابتداءً من القيم السياسية حتى معيشتهم الخاصة، وكذلك منظورهم لانفسم وللعالم من حولهم واتجاهاتهم نحو الاحداث التي تجري، و تحليل خطاباتهم وكتاباتهم، والخصائص الشخصية لأفراد النخبة أيضا فضلاً عن تحليل السلوك الفردي لهم.

إن النخبة السياسية والمثقفة تمثل الطبقة الفوقية للمجتمع والتي تعزز من عملية بناء المجتمع وتحقيق التوازن السياسي والتمثيلي

إن النخبة السياسية والمثقفة تمثل الطبقة الفوقية للمجتمع والتي تعزز من عملية بناء المجتمع وتحقيق التوازن السياسي والتمثيلي هوياتيا (الاثني –القومي- الديني) لتحقيق الاستقرار والبناء الاجتماعي المتوازن، لان الشروع ببناء المجتمع يتأسس باستقرار العلاقة ما بين السلطة والمجتمع و تمثيل الجماعات والطوائف وتحقيق العدالة المتوازنة، اذ ان تحقيق إرادة المجتمع تبدا بتمثيل مكوناته سياسيا من خلال النخبة التي تمثلهم كونها انعكاسا للطائفة او الجماعة[18].

من خلال اعضاء النخبة وسلوكياتهم وخطاباتهم تتجلى ثقافة الفاعل السياسي ودوره في كسب وتقوية لحمة المجتمع، لتترجم الى إرادة سياسية موحدة يتحقق منها الانسجام الاجتماعي والثقافي والسياسي العابر للطوائف والجماعات الفرعية والتحول الى منطق الاستئثار والانتقام والعنف الى المنطق الوسطي وتفريغ المجتمع من محتوى وانماط العنف[19].

اما إذا تحولت النخبة الى طبقة عليا فاسدة عندها تستطيع بما لديها من القوة الى فرض ارادتها على سائر مكونات وفئات المجتمع، وهي وان كانت تصدر تشريعات وقوانين تبدو وكأنها ديمقراطية وعادلة في ظاهرها، فان لهذه النخبة او الطبقة من القوة والسلطة مايجعلها مطلقة التصرف في تطبيق ما في مصلحتها وتجاهل ما يضر بها، فأفراد هذه النخبة لا يشعرون بالولاء لوطنهم بقدر ما يدنون بالولاء لطوائفهم وعشائرهم ومحاسبيهم(شعور طائفي)*، وهذا ما يزيد من تفكك المجتمع و ظهور مراكز متعددة للسلطة والقوة.

(18) العنبكي، وضاح فاضل والميالي، احمد عدنان .» إشكالية الهوية وبناء الدولة والمجتمع عند فالح عبد الجبار»، مرجع سابق، ص116

(19) المرجع السابق، ص117

* للمزيد من التفاصيل حول مفهوم الطائفية ينظر على سبيل المثال: سليم الحص، نحن والطائفية،(بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2003) وحاتم ابو زايدة، الحرب الطائفية في المشرق العربي،(لندن: اصدارات دار كتب، 2019)

رابعاً:-عامل التبعية الإقتصادي:

منذ بداية مرحلة السبعينيات من القرن المنصرم اجتاحت العالم موجة يمكن تسميتها مع الاصطلاح الشائع (موجة العولمة) * لم يكن هذه اول اجتياح لموجة العولمة، فالحملات الاستعمارية قديمها وحديثها، هي في حقيقة الامر صورة من صور العولمة، فالاستعمار يجعل البلاد البعيدة قريبة، وياتي بالمواد الأولية ويوسع الأسواق، أي انه يقرب المسافات التي تقطعها السلع والأموال رؤوس الأموال والأشخاص، بل العادات والأفكار، وهذا بالضبط معنى العولمة، ولكن تلك الموجات القديمة من العولمة كانت تتخذ شكل احتلال جيوش دولة لأراضي وموارد دولة أخرى، اما الموجات الحالية التي بدات في الثلث الأخير من القرن الماضي، فتتصف بما يمكن تسميته «بتفكك الدولة»[20].

وعليه كثيرا ما ينظر الى العولمة على انها ظاهرة اقتصادية، يكثر في هذا المجال ازدياد الدور الذي تلعبه الشركات العابرة للقوميات التي تمتد عملياتها الضخمة لتتجاوز حدود الدول والبلدان مما يترك اثره في عمليات الإنتاج العالمية وتوسيع العمالة والاستخدام في العالم، كما تجدر الإشارة في هذا السياق الى التكامل والدمج الذي شمل الأسواق العالمية عن طريق وسائل الاتصال الالكتروني، والى الحجم الكبير لتدفق راس المال عبر العالم، كذلك يجري الحديث الى التجارة العالمية التي اتسع نطاقها على نحو غير مسبوق ليشمل منظومة كبيرة من السلع والخدمات[21].

ان من نتائج العولمة انها تؤدي الى انفلات سلطة الضبط الاقتصادي من الدولة الوطنية وانتقالها الى التكتلات والشركات الاقتصادية، وفقا لمتطلبات العولمة التي تفترض ان العالم أصبح وحدة اقتصادية واحدة تديره وتحركه قوى السوق التي تخطت حدود الدولة الوطنية، وهذا بدوره يؤدي الى تركيز الثروة بيد مجموعة صغيرة قادرة على الدخول الى السياسة والحصول على السلطة وضمان القوة في حين ان جمهور الناس يبقى يعاني من أوضاع اقتصادية صعبة مما يؤدي الى تحطيم العلاقة بين الشعب والدولة بسبب عجز الدولة عن تلبية حاجات الافراد الضرورية[22].

* لمزيد من التفاصيل حول مفهوم العولمة ينظر على سبيل المثال: جلال امين، العولمة، (القاهرة: دار الشروق، 2009) وسليمان بن صالح الخراشي، العولمة،(الرياض: دار بلنسية للنشر والتوزيع، 1998) وعبد الكريم بكار، العولمة، (نابلس: دار الاعلام الدولي، 2013) وكلاوس موللر، العولمة، ترجمة: محمد ابو حطب خالد،(القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010) وجان نيدرفين بيترس، العولمة والثقافة المزيج الكوني، ترجمة: خالد كسروى،(القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2015) وجيرار ليكلرك، العولمة الثقافية الحضارات على المحك، (بيروت: دار الكتاب الجديدة المتحدة، 2004)

(20) جلال امين، مصر والمصريون في عهد مبارك (1981-2011)، مرجع سابق، ص29

(21) علاي، ستار جبار « العولمة وتأثيرها في النظام السياسي الكوري الشمالي»، مجلة العلوم السياسية، العدد 56(جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية: 2018)، 139

(22) قاسم علوان سعيد، التحول الديمقراطي في الوطن العربي بحث في إمكانيات تداول السلطة،(عمان: دار دجلة للنشر والتوزيع، 2018)، ص205

ان العولمة ظهرت كرد فعل على مرحلة ما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية (1945-1975) هذه المرحلة التي اتسمت بالتدخل الكبير من جانب الدولة في الاقتصاد والمجتمع، التدخل الذي اتخذ صوراً مختلفة تمثلت في التأميم، او إقامة اسوار الحماية ضد الواردات والاستثمارات الأجنبية ، او فرض حد ادنى من الأجور وحماية العمال بمختلف أنواع الحماية الاجتماعية والاقتصادية، او التدخل في تحديد الأسعار وفرض الضرائب، او إعادة توزيع الدخل لصالح طبقات الدخل المنخفض او لتحقيق ما يسمى بدولة الرفه في الدول الأكثر تقدما، بمعنى قيام الدولة بخدمات أساسية لكل المواطنين دون تمييز او تحييز[23].الدولة التي تحقق العدالة والتوازن وإشاعة العمل المشترك بين جميع افراد المجتمع دون احتكار للثروات، لان احتكارها سينتج حتما مجتمعاً مفككا ومتصارعا فيما بينه[24]

خامساً- عامل الإختراق الخارجي:

من المؤكد اننا نعيش في عصر العولمة التي تفترض اننا نعيش في أطار قرية صغيرة واحدة، لقد قلصت وسائل الاعلام وتكنلوجيا المعلومات مساحاتها ومسافاتها الزمنية على حد سواء، وقد نتج عن ذلك ان اصبح المجتمع يعيش عصر المساحات والفضاءات المفتوحة، وفي هذا الاطار عدت العولمة هي القوة التي فتحت كل الأبواب المجتمعية المغلقة، تارة بواسطة التكنلوجيا والاعلام وتار اخرى من خلال اليات الاستثمار الاقتصادي وفعالية الشركات والتكتلات المتعددة الجنسية، وتارة ثالثة عن طريق قهر القوى العالمية والمؤسسات الدولية التي تفرض عدم الانغلاق الاجتماعي، وفي هذا الصدد تعد العولمة القوة السحرية التي انطلقت بفاعلية عظمى مع نهاية مرحلة السبعينيات، اذ سعت هذه الطاقة او العملية الى تأسيس تجانس ثقافي واجتماعي على الصعيد العالمي، وفي الوقت ذاته تعمل على تعميق التباين الثقافي والاجتماعي على الصعيد الوطني، ونتيجة لذلك نجد ان هذه القوة او العملية تعمل باتجاه اضعاف أسس التماسك في المجتمعات الوطنية عن طريق اختراق ثقافتها مرة، وفرض التباين بل والتناقض على ساحتها

(23) جلال امين، مصر والمصريون في عهد مبارك (1981-2011)، مرجع سابق، ص30

(24) العنبكي، وضاح فاضل والميالي، احمد عدنان. «إشكاليات الهوية وبناء الدولة والمجتمع عند فالح عبد الجبار»، مرجع سابق، ص118

مره أخرى، او عن طريق تحريض بعض مكوناتها او جماعتها على البعض الاخر، ومن ثم التسبب بالصراعات والحروب على ساحتها حتى يتصدع التماسك الاجتماعي[25].

ان تأثير العولمة في التماسك الاجتماعي يتم عن طريق العديد من الاليات والطرائق، تتمثل الطريقة الأولى بضرب التماسك الثقافي من تشويه الدين الذي يعد القاعدة الأساسية للتماسك الاجتماعي ونشر الفرقة والصراع بين الأديان في المجتمع الواحد، فعلى الرغم من ان جميع الأديان تؤكد على معاني التقارب وليست التناقض الى ان القوى الخارجية تعمل على توسيع مساحات الاختلاف وتحولها الى تناقضات وصراع بين الأديان، اما الطريقة الثانية لتفتيت تماسك المجتمع وتمزيق وحدته وتأسيس مواضيع للتناقض والتجادل في بنية الثقافة والأخلاق مثل فرض بعض الممارسات الغريبة والمرفوضة في المجتمع، الطريقة الثالثة تأليب الفئات والجماعات المحلية، وعليه يؤدي الاختراق الخارجي دورا في استنفار الجماعات الداخلية مستغلا الاختلاف والتنوع المجتمعي ضد بعضها البعض[26].

(25) علي ليلة، النظرية الاجتماعية وقضايا المجتمع: اليات التماسك الاجتماعي، مرجع سابق، ص42

(26) المرجع السابق، ص43

الخاتمة:

يتضح مما سبق ان المجتمع التعددي يتشكل من جماعات ذات قيم وثقافات حساسة جدا ومختلفة في الوقت نفسه على العكس من المجتمع القومي المتجانس، لا سيما وان عوامل التفكك اصبحت قوية في النظام العالمي الجديد، اما بسبب ضعف الدولة القومية التي اصبحت عاجزة عن توفير الفرص اللازمة القائمة على اساس المواطنة من اجل قيام حياة ملائمة، تلك الفرص التي يمكنها من سد اشباع مواطنيها وجعلهم اكثر ارتباطا بوطنهم ومجتمعهم، او ان قوى العوامل الخارجي كان هو السبب في اضعاف التماسك الاجتماعي، اذ تدخل في المجتمع فتقوم بتأليب مكوناته على بعضها البعض، الامر الذي يساعد على اتساع الفجوة بين مكونات المجتمع، حتى تصبح هذه المكونات بعيده ومنعزلة عن بعضها البعض.

ومن اجل الحفاظ على وحدة المجتمع بمكوناته كافة نقترح جملة من التوصيات:

1- العمل على رفع المستوى الثقافي للفرد الى المستوى الذي يفصل معه الشعور الطائفي عن التمثيل السياسي وتلغى الطائفية والعشائرية والمذهبية، لان في ذلك حماية الأكثرية الفاعلة لأبناء الطوائف والطريق الاصلح لحصول جميع المواطنين على حقوقهم ودفعهم الى القيام بواجباتهم.

2- الوفاق السياسي وميثاق العيش المشترك من العناصر الأساسية في بناء الدولة القوية الموحدة، واحترام قواعد وبنود، واعراف المواثيق الوطنية قاعدة أساسية لصيغة العيش المشترك.

3- إتفاق افراد المجتمع على بناء الدولة الموحدة، العادلة والقادرة، والتي يحتاجون اليها على اختلاف طوائفهم، ويجدون في دستورها وقوانينها، واعرافها وتقاليدها النظام الصالح لممارسة حريتهم الإنسانية وتامين حقوقهم وحفظ امنهم ومصالحهم العامة وممارسة طقوسهم وقيمهم الأخلاقية.

قائمة المصادر:

أولاً:الموسوعات:

1- الكيالي ،عبد الوهاب واخرون." موسوعة السياسة"، الجزء الاول،(بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، دار الهدى، 2011)

ثانياً:الكتب العربية:

1- ابو فهر السلفي، الدولة المدنية مفاهيم واحكام،(القاهرة:: دار النوادر للنشر والتوزيع، 2011)

2- احمد بو عشرين الانصاري، مفهوم الدولة المدنية في الفكر الغربي والاسلامي،(الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)

3- احمد عبد الله العميري، الدولة المدنية :دراسة فقهية معاصرة،(القاهرة: غراس للنشر والتوزيع، 2017)

4- جاسر عودة، الدولة المدنية ، نحو تجاوز الاستبداد وتحقيق مقاصد الشريعة،(بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2015)

5- جلال امين، العولمة، دار الشروق، القاهرة، مصر، الطبعة الرابعة، -2001 سليمان بن صالح الخراشي، العولمة،(الرياض: دار بلنسية للنشر والتوزيع، 1998)

6- جلال امين، مصر والمصريون في عهد مبارك (1981-2011)، (القاهرة: دار الشروق، 2011)

7- حاتم ابو زايدة، الحرب الطائفية في المشرق العربي، (لندن: اصدارات دار كتب، 2019)

8- حاتم بن الحسن الديب، ماذا تعرف عن الدولة الاسلامية –الدولة المدنية – الديمقراطية ....،(مصر: مؤسسة الصحابة للطباعة والنشر، 2011)

9- خليل عبد الكريم، الاسلام بين الدولة الدينية والدولة المدنية، (القاهرة: سينا للنشر والتوزيع، القاهر، 1995)

10- رعد صالح الالوسي، التعددية السياسية في عالم الجنوب،(عمان: دار مجدلاوي، 2006)

11- سليم ابراهيم، نحو الدولة في العالم العربي،(ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2012)

12- سليم الحص، نحن والطائفية،(بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2003)

13- سيدي محمد ولد يب، الدولة واشكالية المواطنة،(عمان: دار كنوز المعرفة العلمية، 2011)

14- الشيماء عبد السلام، الدولة المدنية، (القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، 2011)

15- صلاح الصاوي، التعددية السياسية في الدولة الاسلامية،(نابلس: دار الاعلام الدولي ، 1992)

16- عادل ثابت، النظم السياسية،(الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2007)

17- عبد الاله بلقزيز، الدولة والمجتمع: جدليات التوحد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر، (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2008)

18- عبد العزيز خزاعه، وهن الدولة وسياسات التفكيك المجتمعي في الأردن، في مجموعة باحثين، جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي،(بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)

19- عبد الكريم بكار، العولمة، (نابلس : دار الاعلام الدولي، نابلس، 2013)

20- على ليلة، المجتمع المدني العربي: قضايا المواطنة وحقوق الانسان،(القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، 2006)

21- على ليلة، النظرية الاجتماعية وقضايا المجتمع " اليات التماسك الاجتماعي"، الكتاب الثالث،(القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، 2015)

22- قاسم علوان سعيد، التحول الديمقراطي في الوطن العربي بحث في إمكانيات تداول السلطة،(عمان: دار دجلة للنشر والتوزيع، 2018)

23- كاظم شبيب، المسالة الطائفية وتعدد الهويات في البلد الواحد،(بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر، بلا)

24- محمد ابراهيم مبروك، نقد الليبرالية واستبعادها للشعوب،(القاهرة: مركز الحضارة العربية، 2014)

25- محمد مندور، الثقافة واجهزتها، (القاهرة: مؤسسة هنداوي سي اي سي، 2017)

26- ندى حسن فياض، الدولة المدنية، (بيروت: منتدى المعارف، 2011)

27- وضاح فاضل العنبكي واحمد عدنان الميالي، إشكالية الهوية وبناء الدولة والمجتمع عند فالح عبد الجبار، بيروت-النجف: مركز الرافدين للحوار، بيروت- النجف، 2021)

ثالثاً: الكتب المترجمة:

1- ادوارم بيرنر، النظريات السياسية المعاصرة: ترجمة: احمد كريم،(بيروت: دار الأداب، 1998)

2- انتوني غدنز، علم الاجتماع، ترجمة: فايز الصياغ، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2005)

3- بيرسي كوهن، النظرية الاجتماعية الحديثة، ترجمة: عادل مختار الهواري، (الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1985)

4- تيرى ايجلتون، فكرة الثقافة، ترجمة: شوقى جلال،(القاهرة: المجلس الاعلى للثقافة، 2005)

5- تيري ايغلتن، الثقافة، ترجمة: لطيفة الدليمي، (بيروت: دار المدى، 2018)

6- جان نيدرفين بيترس، العولمة والثقافة المزيج الكوني، ترجمة: خالد كسروى،(القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2015)

7- جيرار ليكلرك، العولمة الثقافية الحضارات على المحك، (بيروت: دار الكتاب الجديدة المتحدة، 2004)

8- خالد محمد ابو شعيرة و ثائر احمد غباري، الثقافة وعناصرها،(عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2015)

9- دنيس كوش، مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية، ترجمة: منير السعيداني،(بيروت: المنظمة العربية للترجمة، بلا)

10- كلاوس موللر، العولمة، ترجمة: محمد ابو حطب خالد،(القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010)

-11

رابعاً: المجلات العلمية باللغة العربية:

1- البشير، عبد الوهاب الطيب." الاقليات العرقية والدنية ودورها في التعايش القومي في اثيوبيا من الامبراطورية الى الفدرالية 2007-1930"،مركز البحوث والدراسات الافريقية العالمية،(السودان: 2009)

2- حسن، حميد فاضل. "أشكالية الطائفية السياسية في العراق بين الاستمرارية والانكفائية"، مجلة العلوم السياسية –بحوث المؤتمر السنوي،(جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية)

3- علاي، ستار جبار." العولمة وتأثيرها في النظام السياسي الكوري الشمالي"، مجلة العلوم السياسية، العدد الخامس،(جامعة بغداد كلية العلوم السياسية: 2018)
4- علوان، بتول حسين وعزيز، احمد عدنان." التعددية والتسامح واثرهما في تعزيز بناء المجتمع"، مجلة دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد56،(الجامعة الاردنية:2019)
5- عواد، منى جلال." الديمقراطية والامن الانساني"، مجلة العلوم السياسية العدد 46،(جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية :2018)
6- فرحات، علاء الدين" المجتمع التعددي في الدولة الافريقية من منظور الهوياتي: بين الاستقرار والتفكك الدولتي"، المركز الديمقراطي العربي العدد الخامس،(مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل:2019)
7- كاطع، سناء كاظم. "الطائفية وتداعياتها على بناء الدولة العراقية المعاصرة" مجلة العلوم السياسية(جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية)

خامساً: المجلات العلمية باللغة الانكليزية:

1- Adel abdulhamz, israa iqbal kadhum, University ofBaghdad, COVID-19 Pandemic from the Perspective of Realist Theory and Constructivist Theory in International Relations ,resmilitaris , issue (1),2023 p780.
2- Hameed, Muntasser Majeed. 2022. University of Baghdad,"Political structure and the administration of political system in Iraq (post-ISIS)." Cuestiones Políticas 37, no. 65: 346-361.
3- _____, University of Baghdad,"Hybrid regimes: An Overview." IPRI Journal 22, no1(Jun): 1-24. doi. org/10.31945/iprij.220101.
4- Muntasser, M. H. 2022. "University of Baghdad, State-building and Ethnic Pluralism in Iraq after 2003." Журнал политической философии и социологии политики «Полития. Анализ. Хроника. Прогноз» 104. No.1: 110-130.